الأمم المتحدة

FCCC/CP/2023/7

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
28 August 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف

الدورة الثامنة والعشرون

الإمارات العربية المتحدة، 30 تشرين الثاني/نوفمبر

إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023

الحوار الوزاري الرفيع المستوى الخامس لفترة السنتين بشأن التمويل المناخي

مذكرة من الرئيس

موجز

تتضمن هذه الوثيقة موجزاً للحوار الوزاري الرفيع المستوى الخامس لفترة السنتين بشأن التمويل المناخي المعقود في إطار مؤتمر الأطراف في دورته السابعة والعشرين. وقد أعده رئيس تلك الدورة بدعم من الأمانة. واسترشد الحوار بتقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ والتقرير المتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق هدف البلدان المتقدمة الأطراف المتمثل في التعبئة المشتركة لمبلغ 100 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة (دولار) في السنة، وكلاهما من إعداد اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- قرر مؤتمر الأطراف عقد حوار وزاري رفيع المستوى كل سنتين بشأن تمويل المناخ بدءاً من عام 2014 وانتهاءً من عام 2020 وطلب إلى رئاسة مؤتمر الأطراف في الدورة ذات الصلة أن تلخص المداولات في الحوار[(1)]. وعُقد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الأول خلال الدورة 20 لمؤتمر الأطراف، والثاني خلال الدورة 22، والثالث خلال الدورة 24، والرابع خلال الدورة 26[(2)].

2- وقرر مؤتمر الأطراف في دورته 26 اختتام المناقشات المستمرة بشأن التمويل المناخي الطويل الأجل في عام 2027. وقرر مؤتمر الأطراف أيضاً عقد حوارات وزارية رفيعة المستوى كل سنتين بشأن تمويل المناخ في الأعوام 2022 و2024 و2026، ودعا رئاسة الدورة 27 لمؤتمر الأطراف إلى تنظيم الحوار الوزاري الرفيع المستوى الخامس، في عام 2022، بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 مليار دولار في السنة بحلول عام 2020، وطلب إلى الرئاسة أن تلخص المداولات الجارية في الحوار للنظر فيها في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف[(3)].

3- ورحب مؤتمر الأطراف في دورته 27 بالمداولات التي جرت في الحوار الوزاري الرفيع المستوى الخامس وأعرب عن تطلعه إلى الموجز الذي ستعده الرئاسة لينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته 28[(4)].

باء- نطاق المذكرة

4- ترد الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الحوار الوزاري الرفيع المستوى الخامس في الفصل الثاني أدناه، تليها معلومات عن وقائع الحوار في الفصل الثالث أدناه. ويلخص الفصل الرابع أدناه العروض التي قُدِّمت والمناقشات التي دارت أثناء الحوار.

جيم- الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مؤتمر الأطراف

5- قد يود مؤتمر الأطراف في دورته 28 النظر في هذا الملخص كمساهمة في مداولاته المتعلقة بالتمويل المناخي الطويل الأجل.

ثانياً- الرسائل الرئيسية

6- على الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة الأطراف، ظلت هناك فجوة كبيرة في بلوغ هدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 مليار دولار في السنة بحلول عام 2020، وما زال يتعين سد فجوة تمويلية كبيرة إن أريد تحقيق الهدف بحلول عام 2025. ويكتسي التمويل المناخي أهمية بالغة لزيادة الطموح والعمل المناخيين في البلدان النامية وبناء الثقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. لذلك، فمن

(1) المقرر 3/م أ-19، الفقرة 13.

(2) انظر https://unfccc.int/topics/climate-finance/workstreams/long-term-climate-finance-ltf.

(3) المقرر 4/م أ-26، الفقرات 18 و20 و21.

(4) المقرر 13/م أ-27، الفقرة 19.

الضروري تسريع توفير وتعبئة التمويل المناخي للبلدان النامية بغية تحقيق هدف الـ 100 مليار دولار في أقرب وقت ممكن.

7- ولا تزال البلدان النامية تواجه تحديات في الحصول على التمويل المناخي، الذي لا تزال تعبئته وتوفيره غير كافيين ولا يمكن التنبؤ بهما وغير متوازنين بين دعم التخفيف ودعم التكيف. وينبغي أن يكون تنسيق إجراءات الوصول وتبسيطها، بما في ذلك من خلال تيسير الوصول المباشر، أولوية لدعم تقديم التمويل المناخي واستخدامه بفعالية.

8- وثمة حاجة ملحة إلى زيادة كبيرة في تمويل التكيف القائم على المنح، ولا سيما من المصادر العامة، بغية تحقيق توازن بين تمويل التكيف وتمويل التخفيف من أجل التصدي بفعالية لآثار تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، يجب وضع ترتيبات تمويل لمعالجة الخسائر والأضرار على وجه الاستعجال لضمان حصول البلدان النامية على الدعم والموارد اللازمة ذات الصلة.

9- وتضطلع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بدور حاسم في تعزيز توافر التمويل الميسر وإمكانية الحصول عليه، ولا سيما لأغراض التكيف، وكذلك في تحقيق هدف الـ 100 مليار دولار وزيادة تمويل التكيف الذي تم توفيره في عام 2019 ليصل إلى الضعف بحلول عام 2025. ويجب على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تصلح نماذج أعمالها على وجه السرعة لتحقيق إنجازات على نطاق أوسع، وتيسير الحصول على التمويل وأدوات التمويل الميسر.

10- ويؤدي القطاع الخاص أيضاً دوراً حاسماً في تعبئة الاستثمار في المناخ على النطاق المطلوب لدفع التحول إلى اقتصادات خفيضة الكربون وقادرة على التكيف مع تغير المناخ. غير أن من المهم الاعتراف بالتحديات في هذا الصدد وبأن التوقعات المتعلقة بحجم استثمارات القطاع الخاص لم تتحقق حتى الآن.

11- ويُعدّ التصدي للتحديات المتعلقة بتتبع التمويل المناخي والإبلاغ عنه مهماً للمساءلة والشفافية واتخاذ قرارات مستنيرة. وسيكون الإبلاغ الشامل عن التمويل المناخي في إطار الشفافية المعزز حاسماً لضمان مساءلة الأطراف والرصد الفعال. ومن شأن معايير تقاسم الأعباء أن تسهم أيضاً في تعزيز الشفافية. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى الوضوح وتوافق الآراء بشأن تعريف مشترك للتمويل المناخي لتمكين التقييم الدقيق لتدفقات التمويل المناخي.

12- وثمة شعور استعجالي مشترك بين أصحاب المصلحة بالحاجة إلى زيادة الطموح والجهود وإحراز تقدم ملموس في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. وينبغي أن يسترشد العمل الجاري بشأن تحديد الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي بالدروس المستفادة فيما يتعلق بهدف الـ 100 مليار دولار.

13- ولئن كان يمكن ملاحظة اتجاهات إيجابية من حيث زيادة الطموح والمساهمات المحددة وطنياً المحدثة وتحسين مستويات الانبعاثات الإجمالية مقارنة بتلك التي تم الإبلاغ عنها في المساهمات المحددة وطنياً الأولية، فإن تدفقات التمويل لا تزال غير متوافقة مع احتياجات البلدان النامية.

14- وثمة مخاوف جدية بشأن كل من عبء الديون على البلدان النامية الناتج عن التمويل المناخي والحاجة إلى تحقيق توازن بين دعم جهود التخفيف والتكيف وكذلك معالجة الخسائر والأضرار.

15- وعلاوة على ذلك، من المهم إشراك أصحاب المصلحة من الأطراف وغير الأطراف، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمعات المحلية المهمشة، بشكل هادف في صياغة الهدف الكمي الجماعي الجديد بشأن التمويل المناخي.

ثالثاً- المداولات

16- عُقد الحوار الوزاري الرفيع المستوى الخامس في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 خلال الدورة 27 لمؤتمر الأطراف بدعوة من رئيس الدورة، سامح شكري، الذي أعد، بدعم من الأمانة، برنامجاً للحوار ودعا إلى مشاركة الوزراء وممثلي الحكومات الوطنية والإقليمية، ومسؤولي الأمم المتحدة، وممثلي الكيانات التشغيلية للآلية المالية، وكبار ممثلي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وخبراء التمويل المناخي من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ويمكن الاطلاع على البرنامج والبث الشبكي والمعلومات الأخرى ذات الصلة بالحوار على الموقع الشبكي لاتفاقية تغير المناخ[5].

17- واشتركت في إدارة الحوار وزيرة البيئة وتغير المناخ والتكنولوجيا في ملديف، أميناث شونا، ووزيرة البيئة وتغير المناخ في فنلندا آنذاك، ماريا أوهيسالو.

18- وأدلى الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، سيمون ستيل، والممثل الخاص لرئيس الدورة 27 لمؤتمر الأطراف، وائل أبو المجد، بملاحظات افتتاحية.

19- وقدم أعضاء في اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل عرضين تمهيديين: قدمت ديان بلاك-لين نتائج التقييم الخامس لفترة السنتين ونظرة عامة على التدفقات المالية[6]، وقدمت غابرييلا بلاتر وريتشارد مويونجي نتائج التقرير المتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق هدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 مليار دولار في السنة لتلبية احتياجات البلدان النامية في سياق إجراءات التخفيف الهادفة وشفافية التنفيذ[7].

20- وفي وقت لاحق، قام المشاركون الرفيعو المستوى التالية أسماؤهم بمداخلات:

(أ) فرانز تاتنباخ كابرا، وزير البيئة والطاقة في كوستاريكا؛

(ب) ستيفن غيلبولت، وزير البيئة وتغير المناخ في كندا؛

(ج) صابر حسين شودري، وزير في وزارة البيئة والغابات وتغير المناخ في بنغلاديش؛

(د) جنيفر لي مورغان، وزيرة الدولة والمبعوثة الخاصة للعمل المناخي الدولي في ألمانيا؛

(هـ) نافكوت دابي، رئيس سياسة المناخ في منظمة أوكسفام الدولية؛

(و) أمبرواز فايول، نائب رئيس المصرف الأوروبي للاستثمار.

21- وأخيراً، عُقدت بين الوزراء وكبار المسؤولين ورؤساء المنظمات، بمن فيهم ممثلو الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات المراقبة، مناقشة مفتوحة استُرشِد فيها بالأسئلة التالية:

(أ) مع الاعتراف بأن هدف الـ 100 مليار دولار لم يتحقق بعد، ما هي مجالات التقدم الرئيسية والتحديات والدروس المستفادة، لا سيما في مجالي تمويل التكيف والتمويل الميسر؟

(5) https://unfccc.int/event/5th-high-level-ministerial-dialogue-on-climate-finance.

(6) انظر https://unfccc.int/topics/climate-finance/resources/biennial-assessment-and-overview-of-climate-finance-flows والوثيقة FCCC/CP/2022/8/Add.1–FCCC/PA/CMA/2022/7/Add.1.

(7) SCF. 2022. *Report on progress towards achieving the goal of mobilizing jointly USD 100 billion per year to address the needs of developing countries in the context of meaningful mitigation actions and transparency on implementation*. Bonn: UNFCCC. Available at https://unfccc.int/process-and-meetings/bodies/constituted-bodies/standing-committee-on-finance-scf/progress-report.

(ب) كيف يمكن تحقيق الهدف على أفضـــل وجه في عام 2023 على أبعد تقدير على الرغم من التحديات الراهنة؟

(ج) ما هي الإجراءات المحددة التي يمكن اتخاذها لتعزيز وتبسـيط الوصـول إلى التمويل المناخي من المصادر الميسرة وتدفقات الاستثمار الدولية؟

(د) كيف يمكن زيادة تعزيز الشـــفافية في تحقيق الهدف؟ وما هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحسين شفافية المعلومات المتعلقة بالتمويل المناخي الذي يتم تقديمه وتعبئته وتلقيه من أجل بناء فهم مشترك؟

(هـ) ما هي الدروس التي يمكن اسـتخلاصـها من تحقيق الهدف والنظر فيها في سـياق المداولات المتعلقة بالهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي؟

رابعاً- موجز العروض والمناقشات

ألف- تقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المناخي

22- تبين من التقييم الخامس لفترة السنتين أن تدفقات التمويل المناخي العالمي كانت أعلى بنسبة 12 في المائة في فترة السـنتين 2019-2020 مما كانت عليه في الفترة 2017-2018 وبلغ متوسـطها السنوي 803 بليون دولار. وتُعزى هذه الزيادة أساساً إلى الاستثمارات في التخفيف من آثار تغير المناخ، ولا سيما في المباني والهياكل الأساسية؛ والنقل المستدام؛ والتكيف.

23- وكانت تدفقات التمويل المناخي من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية أيضـاً أعلى في الفترة 2019-2020، بنسـبة تتراوح بين 6 و21 في المائة حسـب المصـدر، مما كانت عليه في الفترة 2017-2018. ويشـمل ذلك نمواً بنسـبة 6 في المائة في التمويل الخاص بالمناخ المقدم من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية، وزيادة بنسـبة 17 في المائة في الأموال المقدمة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وزيادة بنسبة 21 في المائة في التمويل المقدم من صناديق المناخ المتعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن الجمع بين التمويل المناخي المتدفق عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف والتمويل الخاص الذي تتم تعبئته من خلال التدخلات العامة لم يكن كافياً لتحقيق هدف الـ 100 مليار دولار بحلول عام 2020.

24- وخُصِّص من التمويل العام للتخفيف أكثر مما خُصِّص للتكيف في الفترة 2019-2020، كما حدث في السنوات السابقة. ومع ذلك، يمكن ملاحظة اتجاه إيجابي: فقد زاد تمويل التكيف بنسبة 39 في المائة من خلال القنوات الثنائية وبنسبة 48 في المائة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في الفترة 2019-2020 مقارنة بالفترة 2017-2018. ويُقدَّم تمويل التكيف في الغالب إلى البلدان النامية من خلال المنح، التي شكلت 57 في المائة من التدفقات الثنائية و99 في المائة من صناديق المناخ المتعددة الأطراف في الفترة 2019-2020، في حين يُقدم تمويل التخفيف أساساً في شكل قروض.

25- وعلى المسـتوى الإقليمي، تلقت آسـيا وأفريقيا أكبر مبالغ التمويل المناخي العام في الفترة 2019-2020. وظلت نسـبة التمويل المناخي العام الإجمالي التي تدفقت إلى أقل البلدان نمواً مستقرة نسبياً عند 20 إلى 25 في المائة، في حين تلقت الدول الجزرية الصغيرة النامية ما يتراوح بين 2 و7 في المائة.

26- وبلغت تدفقات التمويل المناخي العالمي في الفترة 2019-2020 ما بين 31 و32 في المائة من الاستثمار السنوي المطلوب للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين أو 1,5 درجة مئوية.

باء- تقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف الـ 100 مليار دولار

27- يتناول التقرير التقني الأول الصادر عن اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف الـ 100 مليار دولار ما أُحرِز من تقدم من حيث تدفقات التمويل، وتلبية احتياجات البلدان النامية، وتنفيذ إجراءات التخفيف، وتعزيز الشفافية في هذا الصدد.

28- ويشير التقرير إلى أن الهدف لم يتحقق بحلول عام 2020 وفقاً للبيانات التاريخية، ولكن أن التقديرات الاستشرافية توحي بأنه قد يتحقق بحلول عام 2023 في نطاق يتراوح بين 101 مليار دولار و106 مليارات دولار. ويسلط التقرير الضوء على عدم التوافق بين الإطار الزمني لتدفقات التمويل المناخي الإجمالية المتعلقة بالفترة 2019-2020 والإطار الزمني الأطول للاحتياجات، أساساً للفترة 2020-2030، في التقرير الأول للجنة الدائمة المعنية بالتمويل بشأن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس[(8)].

29- وفي الفترة 2016-2020، تدفقت نسبة 46 في المائة من التمويل المناخي لتلبية الاحتياجات في قطاعي الطاقة والنقل، على الرغم من أن البلدان النامية حددت احتياجات تمويل أكبر في قطاعات من قبيل الزراعة والغابات والمياه. ومن حيث التوزيع الإقليمي للنسب المئوية لكل من التدفقات المالية والاحتياجات المحددة، فقد اتسقت هذه النسب في آسيا (42 في المائة مقابل 39 في المائة) وأمريكا اللاتينية (17 في المائة مقابل 18 في المائة)، ولكن الاحتياجات المالية في أفريقيا كانت أعلى بكثير من التمويل المتلقى (36 في المائة مقابل 26 في المائة).

30- ويمكن ملاحظة الاتجاهات الإيجابية من حيث زيادة الطموح، حيث أبلغ 194 طرفاً عن طموحهم في التخفيف في المساهمات المحددة وطنياً في عام 2021 مقارنة بـ 88 طرفاً في المساهمات المحددة وطنياً الأولية في عام 2010.

31- وتشمل التحديات المواجهة في تحقيق هدف الـ 100 مليار دولار تعبئة تمويل مناخي خاص يقل بنسبة تصل إلى 60 في المائة للبلدان النامية وداخلها في عام 2020 عما هو منصوص عليه في منشور *"خارطة الطريق إلى 100 مليار دولار"*[(9)] الصادر في عام 2016. وقد أدى عدم مشاركة القطاع الخاص والصدمات الاقتصادية وأعباء الديون التي تواجهها البلدان النامية إلى الحاجة إلى مزيد من التمويل المناخي العام الميسر. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى طرائق وصول مبسطة وأدوات مالية مبتكرة لزيادة فرص الوصول إلى رأس المال.

32- وأعاقت فجوات معرفية كبيرة التقييم الوارد في تقرير التقدم المحرز نحو تحقيق هدف الـ 100 مليار دولار، مثل الافتقار إلى إرشادات مفصلة بشأن كيفية قياس وتتبع التقدم المحرز في تحقيق الهدف،

(8) SCF. 2021. *First report on the determination of the needs of developing country Parties related to implementing the Convention and the Paris Agreement.* Bonn: UNFCCC. Available at https://unfccc.int/topics/climate-finance/workstreams/determination-of-the-needs-of-developing-country-parties/first-report-on-the-determination-of-the-needs-of-developing-country-parties-related-to-implementing.

(9) متاح في https://unfccc.int/documents/195853.

فضـلاً عن الثغرات في توافر بيانات ومعلومات ذات صـلة قوية بشـأن تدفقات التمويل المناخي وقضـايا اتساق هذه البيانات والمعلومات. ويشدد التقرير على أهمية تحديد هدف قوي منذ البداية بمقاييس وأساليب واضحة لتوجيه التنفيذ الفعال وتتبع التقدم المحرز.

جيم- ملخص المناقشات بناءً على الأسئلة التوجيهية

1- التقدم المحرز والتحديات والدروس المستفادة فيما يتعلق بهدف الـــ 100 مليار دولار، لا سيما في مجالات تمويل التكيف والتمويل الميسر

33- أقر المشـــاركون بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة الأطراف لتعزيز تقديم التمويل المناخي وأعربوا عن تقديرهم للعمل على *خطة تقديم التمويل المناخي: تحقيق هدف 100 مليار دولار أمريكي*[10]. ومع ذلك، أثيرت مخاوف جدية بشأن عدم تحقيق هدف الـ 100 مليار دولار بحلول عام 2020، مما أدى إلى دعوات لتحقيق الهدف بشـــكل عاجل بالنظر إلى الاحتياجات في البلدان النامية لتعزيز طموحها المناخي. وأُعرِب أيضـاً عن القلق إزاء الفجوة المالية التي لا يزال يتعين سدها لبلوغ الهدف والتحديات التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التمويل، فضلاً عن تزايد عبء ديونها.

34- وعلى الرغم من إقرار بعض ممثلي البلدان المتقدمة الأطراف بخيبة الأمل لعدم تحقيق الهدف حتى الآن، فقد تم التأكيد على التزام البلدان المتقدمة الأطراف بالوفاء بالتزاماتها المالية في عام 2023، حيث أعرب العديد منهم عن التزامهم بالمسـاهمة بحصـتهم في هدف الـــ 100 مليار دولار من خلال تخصيص الأموال لمساعدة البلدان النامية، مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصـغيرة النامية. وسلط البعض الضوء على الجهود المبذولة لتعبئة الأموال بما يتجاوز هدف الـــ 100 مليار دولار، مع التركيز على تنويع مصادر التمويل وإشراك القطاعين العام والخاص بنشاط.

35- وشـدد المشـاركون على الحاجة إلى زيادة تمويل التكيف، ولا سـيما في شـكل منح من المالية العامة، مشـيرين إلى الحاجة الكبيرة إلى التمويل المعزز، التي قدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في *تقرير فجوة التكيف* لعام 2022[11] بأنها أعلى بما يتراوح بين 5 و10 مرات من المســـتوى الحالي، لمواجهة التحديات التي يفرضـها تغير المناخ بشكل مناسب. وثمة حاجة إلى زيادة التمويل الدولي، فضلاً عن زيادة التركيز على تمويل التكيف، كتدبيرين رئيسـيين لسـد فجوة التمويل ودعم البلدان النامية بفعالية في الجهود التي تبذلها من أجل التكيف. وبالإضـــافة إلى ذلك، تمت الدعوة إلى خطة تنفيذ في ســـياق المقرر الذي اعتُمِد في الدورة 26 لمؤتمر الأطراف والذي يحث البلدان المتقدمة الأطراف على أن توفر جماعة للبلدان النامية الأطراف، بحلول عام 2025، ما لا يقل عن ضـــعف ما كانت توفره لها من التمويل المناخي للتكيف في عام 2019[12].

36- وشـدد المشـاركون على الحاجة الملحة إلى تسـريع التقدم في توفير التمويل المناخي مع الحفاظ على التوازن بين تمويل التكيف والتخفيف وتشـــجيع تمويل التكيف على الاعتماد في المقام الأول على المنح والمصـادر العامة لتجنب زيادة عبء ديون البلدان النامية. واعتُبِر إشـراك أصـحاب المصـلحة على المســتوى المحلي مثل الحكومات المحلية والمصـــارف في مناقشـــات تمويل المناخ وتعزيز القدرات ذات

(10) متاح في https://ukcop26.org/wp-content/uploads/2021/10/Climate-Finance-Delivery-Plan-1.pdf.

(11) برنـامج الأمم المتحـدة للبيئـة. 2022. *تقرير فجوة التكيف لعـام 2022 – إحراز تقـدم طفيف وبطيء للغـايـة – الإخفـاق في التكيف مع المناخ يعرض العالم للخطر*. نيروبي. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح في https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2022.

(12) المقرر 1/م أت-3، الفقرة 18.

الصلة للمجتمعات المحلية أمراً بالغ الأهمية للتكيف الفعال. وعلاوة على ذلك، سلط المشاركون الضوء على أهمية التمويل الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به، داعين إلى نظم تمويل يمكن أن توفر تمويلاً مستمراً لدعم العمل المناخي. وشددوا على الحاجة إلى تدفقات مالية يمكن التنبؤ بها وسريعة من كل من المصادر العامة والخاصة، على المستويين المحلي والدولي، من أجل التنفيذ الفعال للمساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية.

37- وأيد المشاركون إدراج البند المتعلق بتمويل معالجة الخسائر والأضرار في جدول أعمال الدورة 27 لمؤتمر الأطراف، مسلطين الضوء على أهمية معالجة هذه المسألة، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعرضة بشكل خاص لتأثيرات المناخ. وشدد بعض المشاركين في مداخلاتهم على أهمية استخلاص الدروس من التجارب السابقة عند إنشاء صندوق للخسائر والأضرار، فضلاً عن الحاجة الفورية إلى إنشاء صندوق مكرس لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وتخصيص تمويل عام جديد وإضافي قائم على المنح لدعم البلدان النامية.

2- تحقيق هدف الـ 100 مليار دولار في عام 2023 على أبعد تقدير على الرغم من التحديات الراهنة

38- أقر المشاركون بالدور الحاسم للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تحقيق هدف الـ 100 مليار دولار ومضاعفة تمويل التكيف. ومع ذلك، سلطوا الضوء على حاجة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى المساهمة بحصة أكبر من التمويل المناخي وإصلاح نماذج أعمالها بشكل جذري. ويشمل ذلك تحسين تحليل التكاليف الاقتصادية لتغير المناخ، والنظر في استعراض مجموعة الـ 20 لأطر كفاية رأس المال في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف[13]، وزيادة رأس المال المخصص للمناخ، وتحفيز البلدان على اقتراض الأموال للعمل المناخي، وزيادة التساهلية في سياق عبء الديون العالمية. وأُقِرّ بأن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية لا يمكنها تلبية احتياجات الاستثمار في المناخ بمفردها، بل ينبغي أن تعمل في إطار شراكة لاستكشاف أوجه التآزر وسد الفجوات المعرفية وتقديم التمويل المناخي بفعالية. وتم التشديد على مواءمة التمويل المناخي مع الأهداف الإنمائية، وتحسين فرص الحصول على التمويل الميسر، والحد من البيروقراطية، ومواءمة عمليات الموافقة بين صناديق اتفاقية تغير المناخ والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بوصفها احتياجات. وسلط ممثل لمصرف الاستثمار الأوروبي الضوء على أهمية إنشاء مرفق استراتيجي طويل الأجل تموله البلدان المرتفعة الدخل للاستجابة للطلب المتزايد على تنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل للتنمية المنخفضة الكربون والمقاومة للمناخ وتلبية احتياجات تمويل التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره.

39- ودعا المشاركون إلى مساءلة البلدان في تسهيل الانتقال إلى التمويل المستدام، وشددوا على أهمية ضمان عدم دعم التمويل المناخي لأي مشاريع للوقود الأحفوري وإعطاء الأولوية للتمويل الفعال لتدابير التكيف. وسُلِّط الضوء على التنفيذ الناجح لأنظمة ضريبة الوقود الأحفوري في كوستاريكا، وكذلك على استخدام الإعانات الخضراء لتمويل مبادرات خفض الانبعاثات في مجالات الصناعة الزراعية والأراضي والحراجة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب ممثل لتيمور – ليشتي عن استعداد هذا البلد للحد من اعتماده على الوقود الأحفوري والانتقال من اقتصاده المعتمد على الوقود الأحفوري رهناً بوجود فرص تمويل مجدية لدعم هذا التحول.

40- وشددت المناقشات على الحاجة إلى انتقال عادل في تخصيص التمويل المناخي، وإعطاء الأولوية لرفاهية جميع الأفراد وتعزيز المساواة والشمولية في عمليات صنع القرار. وبالمثل، ينبغي للانتقال

(13) متاح في https://cdn.gihub.org/umbraco/media/5094/caf-review-report.pdf.

إلى اقتصادات خفيضة الكربون وقادرة على الصمود أمام تغير المناخ أن يعطي الأولوية للعدالة، مع مراعاة صحة جميع الأفراد ورفاههم. وشدد بعض المشاركين على أهمية توجيه التمويل المناخي إلى المجالات ذات الأولوية، ولا سيما لجهود التكيف في البلدان الضعيفة؛ وشدد البعض الآخر على أهمية ضمان مساهمات منصفة على أساس الانبعاثات التاريخية للأطراف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

41- وكان ثمة اعتراف بأهمية تعبئة تمويل القطاع الخاص إلى جانب التمويل العام لتحقيق تأثير مناخي كبير. وفي حين ركزت بعض التدخلات على إطلاق العنان للاستثمار الخاص من خلال استراتيجيات وترتيبات مؤسسية فعالة وظروف مواتية لإشراك القطاع الخاص في جهود جماعية متوافقة مع أهداف اتفاق باريس، فقد أُعرِب عن القلق بشأن نقل المسؤوليات إلى القطاع الخاص والبلدان النامية لأن ذلك لا يتماشى مع الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة. وجرى التشديد على أن الاستثمار الخاص لا ينبغي أن يحل محل التمويل العام لأن كلا المصدرين يكتسيان أهمية بالغة. وبالإضافة إلى ذلك، سُلِّط الضوء على ضرورة التمييز بين أموال القطاع العام، والتمويل الخاص المقدم من البلدان المانحة، والتمويل المعبأ محلياً داخل البلدان المتلقية في سياق التنمية الدولية. وعلى الرغم من أن القطاع الخاص يؤدي دوراً حاسماً في تعبئة التمويل على نطاق واسع، فقد تم التسليم بالتحديات والتوقعات التي لم تتحقق فيما يتعلق بمشاركته. واعتُبِر استخدام الأدوات المبتكرة والتعاون مع القطاع الخاص أمراً ضرورياً، إلى جانب الموارد المالية العامة، لتلبية احتياجات التمويل المناخي.

3- تعزيز وتبسيط الوصول إلى التمويل المناخي من المصادر الميسرة وتدفقات الاستثمار الدولية

42- سُلِّط الضوء على أن الوصول إلى التمويل المناخي لا يزال يشكل تحدياً كبيراً، ويعزى ذلك إلى قدرة البلدان النامية المحدودة في هذا الصدد وإجراءات الوصول المعقدة والطويلة. وسُلِّط الضوء على التنقل بين الطرائق ومتطلبات الاعتماد وعملية صرف الأموال باعتبارها مجالات محددة تنطوي على صعوبات، حيث يؤدي تعقد الهيكل المالي المتعدد الأطراف إلى تفاقم هذه التحديات. وتم تحديد ارتفاع تكاليف المعاملات، وبطء صرف الأموال، ونقص المرونة لدى مقدمي التمويل للتكيف مع التغيرات في المتطلبات، وإجراءات الموافقة المعقدة بوصفها حواجز إضافية تحول دون الوصول إلى التمويل المناخي. وتم التشديد على تبسيط العمليات والحد من متطلبات الوصول باعتبارهما مجالين ذوي أولوية للإسراع بالوصول إلى الأموال، فضلاً عن وجود قنوات متنوعة لتسليمها، بما في ذلك مصارف التنمية الوطنية وصناديق المناخ، وضمان الشفافية من خلال معايير واضحة للوصول إلى الأموال وحدود زمنية لصرفها من أجل توفير فرص وصول متساوية للجميع، ولا سيما للبلدان المحدودة القدرات والضعيفة.

43- وتم الاعتراف بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على الموارد المالية، بما في ذلك من الصندوق الأخضر للمناخ، مما أدى إلى توجيه نداءات لتبسيط وتنسيق إجراءات الوصول، ولا سيما من خلال طريقة الوصول المباشر. وسُلِّط الضوء على الجهود التي تبذلها الحكومة الكندية لدعم بناء القدرات من خلال شبكة الوصول إلى التمويل المناخي، التي تبعث مستشارين ماليين إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة وبلدان أمريكا اللاتينية.

44- وعلاوة على ذلك، دُعِي إلى تحسين برامج بناء القدرات، مع اقتراح لتجاوز التدخلات القائمة على المشاريع والتركيز على تنمية القدرات على المدى الطويل لدعم البلدان في الحصول على التمويل المناخي واستخدامه بفعالية. وسُلِّط الضوء على أن توفير التمويل المناخي ينبغي أن يعطي الأولوية لنهج قائم على حقوق الإنسان ويعزز المساواة بين الجنسين في العمل المناخي، وضمان المشاركة الهادفة للمرأة ومختلف الفئات الجنسانية والمجتمعات المحلية المهمشة في صنع القرار.

4- تعزيز الشفافية فيما يتعلق بهدف الـ 100 مليار دولار

45- شدد المشاركون على أهمية شفافية توفير التمويل المناخي في تعزيز الثقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وضمان المساءلة. وأقروا بالحواجز التي تعوق جهود الشفافية، مثل استخدام تعاريف مختلفة للتمويل المناخي والتعقيدات في المحاسبة والإبلاغ عن تمويل المناخ، وسلطوا الضوء على الحاجة إلى معالجة التحديات المتعلقة بتتبع التمويل المناخي والإبلاغ عنه، بما في ذلك وضع مؤشرات ومقاييس لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هدف الـ 100 مليار دولار. وفي هذا الصدد، أوصوا بإنشاء نظام جديد للإبلاغ ضمن إطار الشفافية المعزز لتعزيز كفاءة وفعالية الإبلاغ عن التمويل الخاص الذي يتم تعبئته من خلال التدخلات العامة، مع قيام البلدان المتقدمة بالإبلاغ عن الدعم الذي تقدمه وقيام البلدان النامية بالإبلاغ عن التمويل المناخي الذي تتلقاه. وشدد العديد من المشاركين على الحاجة إلى تعزيز الشفافية والإبلاغ، بما في ذلك من خلال تعريف مشترك للتمويل المناخي، واقترحوا تدابير مثل لوحة لتتبع الالتزامات وعمليات واضحة للوصول إلى التمويل المناخي. وبشكل عام، اعتُبِرت الشفافية حاسمة لضمان التنفيذ الفعال للتمويل المناخي.

5- الدروس المستفادة من هدف الـ 100 مليار دولار التي ينبغي أخذها في الاعتبار في سياق الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي

46- ثمة حاجة ماسة لتخطي الحواجز التي تحول دون الوصول إلى التمويل المناخي من جانبي العرض والطلب، فضلاً عن الحاجة إلى وضع هدف جديد يتماشى مع الاحتياجات الحالية للبلدان النامية ويسهل تعبئة الموارد على نطاق واسع. وشدد المشاركون على أن الدروس المستفادة من هدف الـ 100 مليار دولار أظهرت أهمية تحديد هدف كمي جماعي جديد بشأن التمويل المناخي بعد عام 2025 من خلال المفاوضات، وضمان قابلية التوسع والاستجابة للاحتياجات المتزايدة، بالاعتماد بشكل أساسي على المصادر العامة. وسُلِّط الضوء على أن الهدف الجديد ينبغي أن يعالج الشواغل المتعلقة بعبء الديون الناتج عن التمويل المناخي وأن يسعى إلى تحقيق توازن بين دعم التخفيف والتكيف وكذلك معالجة الخسائر والأضرار. ويجب إشراك كل من الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف إشراكاً مجدياً في صياغة الهدف الجديد، وضمان إدراج جهات من بينها النساء والشباب والمجتمعات المحلية المهمشة. وعلاوة على ذلك، شدد المشاركون على أن الهدف الجديد ينبغي أن يتجاوز كونه هدفاً رقمياً بحتاً، مع ضرورة المشاركة السياسية لضمان تنظيمه بفعالية. وفي سياق تحديد الهدف الجديد، شدد البعض على الحاجة إلى توسيع قاعدة المساهمين من أجل توسيع نطاق التعبئة وتوفير التمويل المناخي.